الانتخابات العراقية.. المالكي وخصومه

د. فارس الخطاب

تجري الانتخابات البرلمانية العراقية في الثلاثين من أبريل 2014، في وقت تمور الساحة السياسية بمزيد من النتازعات والصراعات والتشرذم لعموم الكتل السياسية بفعل عوامل كثيرة.

ومن أبرز هذه العوامل سياسات رئيس الحكومة نوري المالكي، واستثماره إمكانات الدولة العراقية المختلفة لصالح نمو الحزب الذي يقوده «حزب الدعوة»، وفي الوقت ذاته تعميق جراحات خصومه السياسيين بمطبات وفخاخ ترتبط معظمها بتوريطهم بملفات فساد أبعدتهم عن دائرة المنافسة الحقيقية له من جهة، وأسقطتهم سياسيا وأخلاقيا من جهة أخرى.

كما استثمر المالكي تفرّده بقيادة ملفات الأمن والقوات المسلحة للتخلص من خصومه السياسيين الذين لم يستطع الإيقاع بهم بطرقه الأخرى، فكان أن أوصل البلاد وهي على أعتاب مرحلة حاسمة لانتخابات تشريعية تفضي لرئيس وزراء جديد للعراق الذي يئن شعبه من وطأة تدهور الأمن وغياب الخدمات واستشراء الفساد من قمة الهرم السياسي والإداري للدولة العراقية وحتى قاعدتها، لجو غريب من الكراهية والإحباط لدى كل مكونات الشعب.

ثم هو يدخل هذه المنازلة «الديمقراطية» وهو مسلح بقاعدة حزبية كبيرة ومنظمة اسمها «حزب الدعوة»، وما يمثله هذا الحزب من امتدادات جماهيرية في بعض محافظات العراق الجنوبية، وما تمثله أيضا قنوات التغذية التاريخية له من راعية فكره التنظيمي والتعبوي، الجارة اللدودة للعراق: إيران.

المشهد السياسي العراقي الآن اختلف كثيرا عما كان عليه عام 2009-2010، ففي انتخابات 2014 سيتنافس نحو 9200 مرشح يمثلون 36 ائتلافا سياسيا و71 كيانا سياسيا، أبرزها دولة القانون، وكتلة المواطن، وكتلة الأحرار، ومتحدون للإصلاح، والعراقية العربية، والكردستانية، على مقاعد البرلمان العراقي الـ328 مقعدا.

ويبرز بوضوح موضوع تشتت الكتل الكبيرة إلى كيانات صغيرة جدا، حتى كتلة رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي نجدها تخوض الانتخابات الجديدة وقد خسرت أهم حلفائها، بل تحولوا إلى أشد الساعين لحرمانها، ككتلة، وحرمان زعيمها كشخص، من فرص الفوز وبالتالي إقصاء الآخرين من خلال حكومة الأغلبية التي ينادي بها رئيس الوزراء كل حين.

فهذا زعيم كتلة المواطن عمار الحكيم، وذاك زعيم كتلة الأحرار مقتدى الصدر، خرجا من تحت عباءة «التحالف الشيعي» ليتضما إلى تحالفات جديدة مع إياد علاوي ورئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني، في محاولة لتشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر وبالتالي تحقيق غاية رئيسية واحدة هي منع رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي من تحقيق أهدافه في البقاء بهذا المنصب لولاية ثالثة وتشكيل حكومة أغلبية لتقصيهم من إدارة شؤون البلاد.

إيران من جهتها حاولت -ومازالت- إعادة تحالفات «الشيعة السياسية» في العراق لسابق عهدها، بما يمكنها من الاستفراد بمجريات الأمور هناك، لكنها تعثرت، وربما بسبب تهورات المالكي مع حلفائه وشعوره الكبير بالقدرة على اكتساحهم عبر صناديق الاقتراع مستفيدا من ثلاثة أشياء هي تحديدا: الدعم الأمريكي الإيراني لبقائه بهذا المنصب، ثم استخدامه للمال العام من أجل كسب ذمم بعض شيوخ العشائر والشخصيات العراقية، وأخيرا استعماله للقوة المفرطة بحق خصومه ليشل قدرتهم على الحراك السياسي التعبوي ضده لهذ الفترة على أقل تقدير.

إيران -رغم ما يعتري المشهد السياسي الشيعي في العراق- لم هي منع رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي من تحقيق أهدافه في البقاء بهذا المنصب لولاية ثالثة وتشكيل حكومة أغلبية لتقصيهم من إدارة شؤون البلاد.

إيران من جهتها حاولت -ومازالت- إعادة تحالفات «الشيعة السياسية» في العراق لسابق عهدها، بما يمكنها من الاستفراد بمجريات الأمور هناك، لكنها تعثرت، وربما بسبب تهورات المالكي مع حلفائه وشعوره الكبير بالقدرة على اكتساحهم عبر صناديق الاقتراع مستفيدا من ثلاثة أشياء هي تحديدا: الدعم الأمريكي الإيراني لبقائه بهذا المنصب، ثم استخدامه للمال العام من أجل كسب ذمم بعض شيوخ العشائر والشخصيات العراقية، وأخيرا استعماله للقوة المفرطة بحق خصومه ليشل قدرتهم على الحراك السياسي التعبوي ضده لهذ الفترة على أقل تقدير.

ولكنها مع ذلك -وحسب ما يبدو- ستبقي على دعمها للمالكي خلال هذه الانتخابات ثم تنظر فيما بعدها، أي انها لن تحرق كافة الأوراق رهانا على المالكي، فهي تعلم حقا أن المجلس الإسلامي الأعلى ضعيف، وتيار الصدر يعاني الآن من حالة كبيرة من الفوضى بسبب افتقار زعيمه للملكات السياسية لقيادته واستشراء الفساد بين أهم رموزه، كما أن السنة في العراق مفتتون بسبب عدم وجود تنظيم أو مرجعية تقودهم من جهة ولاستحكام القبضة العسكرية والأمنية عليهم في محافظات رئيسية كالأنبار ونينوى وديالى وصلاح الدين.

وأخيرا، القيادة الكردية التي هي بطبيعة الحال منقسمة بين الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البارزاني، والاتحاد الوطني بقيادة الغائب جلال الطالباني، فأما الأخير فهو على مواثيق ومعاهدات أصيلة مع حزب الدعوة الذي يتزعمه المالكي، وأما البارزاني، فهو، وبالتجربة سيكون مع من يعطيه مكاسب أكثر سواء في الأرض «كركوك والمناطق المتنازع عليها» أو في التشريع أو نحو ذلك.

إن المشكلة الحقيقة للانتخابات البرلمانية العراقية هي اعتمادها على فرضية واحدة، محورها الأساسي نوري المالكي، هل سيبقى في السلطة أم لا؟ وهو الذي جعل جميع الكتل تبدو هشة وهزيلة لأنها في حقيقة الأمر تفتقر إلى الزعامة الحقة التي تأخذ عقول وقلوب العراقيين والمتابعين.

لقد جعلوا قضيتهم الرئيسية نوري المالكي، فمن باب أولى أن يجعل منها أيضا قضيته وقضية حزبه، وبالتالي يراهن على أن يحقق نصرا كاسحا بسبب عدم وجود زعامة واضحة تشكل ندا له يمكن أن يختارها العراقيون، وبحساباته هو فإنه ربكز على الفوز بأكبر عدد من أبناء المذهب الشيعي من خلال تقديم نفسه نموذجا للبطل الشيعي المخلص الذي استطاع أن يوقف نمو وحراك المكون الآخر الذي وسم أعضاءه بـ«أبناء يزيد»، وأن غيابهم عن رأس السلطة سيعني عودتهم إلى حالة أزرى من تلك التي عاشوها خلال قرون «على حد تسويقه للفكرة».

حتى الآن لا يقابل تكتل المالكي في الحملة الانتخابية سوى قائمة «متحدون» التي من المتوقع أن تكون أكبر مجموعة سنية بعد أن كانت «العراقية» هي الأكبر في انتخابات 2010، لكن، ولأنها لم تجرّب، لا أحد يستطيع تخمين حجمها أو قدرتها على الفوز بأصوات تؤهلها لتمثيل العراقيين وقيادة الحكومة المقبلة.

وقد يغيب التأثير الدراماتيكي للرجل الذي فاز في الانتخابات السابقة «علاوي»، فهو بحسب استطلاع للرأي أجرته صحيفة واشنطن بوست سيمنى بخسارة ثقيلة.

وأرجع الاستطلاع الذي شمل مجموعة واسعة من المتابعين للشأن العراقي سبب فشل علاوي لخذلانه من انتخبوه قبل أربعة أعوام عندما قبل التنازل للمالكي عن تشكيل الحكومة مقابل وظيفة ليس لها معنى ولم يكن لها لاحقا.

أما رئيس ائتلاف قائمة «متحدون» ورئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي فهو يتهم المالكي بتدبير وتنفيذ مخطط «خبيث» لضرب السنة في العراق بهدف إبعادهم عن المشاركة في الانتخابات، فضلا عن الرغبة في تحقيق تغيير ديمغرافي في مناطقهم.

وقال في مقابلة مع وكالة الأناضول التركية إن «هذا المخطط تنفذه الميليشيات الطائفية، وما يقلق أنها تعمل وتتحرك برعاية ومعرفة بعض أجهزة الأمن التي يفترض أنها تعمل وفق القانون في حماية المواطن مهما كانت قوميته أو طائفته».

كما أشار إلى حدوث تغييرات في خريطة بغداد «هناك مناطق كاملة هجّرت». فإن كان ما يقوله النجيفي صحيحا -وهو في الغالب كذلك- فإن هذا مقدمة لاعتراف ضمني بعدم توقع فوز كبير في الانتخابات المقبلة.

إن الانتخابات البرلمانية لعام 2014 يمكن أن تشكل نقطة تحول مهمة في تاريخ العراق الحالي إذا ما أفضت إلى تغيير حقيقي في خريطة اللاعبين السياسيين في البلاد، وهي بيضة القبان في آخر عهود ثقة العراقيين بصناديق الاقتراع وبالانتقال السلمي للسلطة، إذ إن فقدان هذه الثقة سيجعل البديل الوحيد لها هو العمليات العسكرية بما تعنيه هذه العمليات من فتح أبواب التدخلات الإقليمية على مصاريعها واستشراء ثقافة العنف بشكل كبير في العراق وفي محيطه الإقليمي العربي وغير العربي.

لذلك فإني أرى أن من مصلحة شيعة العراق قبل أي مكون آخر عدم إعادة انتخاب المالكي لأن حضوره في المشهد السياسي يعني مزيدا من الاحتقان الطائفي والاحتراب الأيديولوجي بين أبناء الوطن الواحد.

ويبقى الرهان معقودا أيضا على نظرة أعمق وأبعد للإدارة الأمريكية في موضوع القيادة العراقية طالما أن كل الساعين لهذه القيادة هم من الذين يؤمنون بالعملية السياسية التي أتت بها للعراق بعد احتلاله عام 2003.

عن «الجزيرة نت»

إيران تسعى لتفكيك عقوبات الأمم المتحدة

ستيفن ديتو

في 9 أبريل، انتهت إيران ومجموعة «دول الخمسة زائد واحد» «بريطانيا والصين وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة، بالإضافة إلى ألمانيا» من آخر جولة من المحادثات التي دامت يومين بشأن التوصل إلى اتفاق نووي والترتيب لإجراء الجولة التالية في 13 مايو. وفي 7 أبريل، أفادت وسائل الإعلام الإيرانية عن تعيين الدكتور جمشيد ممتاز رئيسا لـ«المجموعة الاستشارية القانونية» لفريق التفاوض الإيراني. وقد مثّل ممتاز - خبير في شؤون العقوبات ونزع السلاح وإجراءات الأمم المتحدة، وكان قد تلقى تعليمه في فرنسا - الحكومة الإيرانية في بعض من أكبر الإجراءات القانونية الدولية، ومنها الدعاوى ضد حكومة الولايات المتحدة في «محكمة العدل الدولية» في لاهاي. ويشير إلمام ممتاز بدروب الأمم المتحدة، وممارسته الواسعة في أوروبا، وتاريخه الحافل باستغلال خلافات قانونية معقدة للدفع بالمصالح الإيرانية الدولية، إلى أن طهران تبحث على الأرجح في هذه الجولات الأخيرة من محادثات «دول الخمسة زائد واحد»، عن طرق غير تقليدية لـ«معالجة» و«تحقيق نتيجة مرضية» لقرارات مجلس الأمن الدولي ضدها - والتي دعت إليها «خطة العمل المشتركة» المتفق عليها في جنيف في نوفمبر الماضي.

دخول ممتاز

على الورق، يبدو ممتاز في ثوب المهني الكامل. فقد ألف وكتب ما يزيد عن ثلاثين كتاباً ومقالاً أكاديمياً، كما عمل كل من والده وجده في السلك الدبلوماسي الإيراني قبل عام 1979. وكان قد نشأ في تركيا ومصر، وتلقى تعليمه في باريس. وفي عام 2005، عُين ممتاز رئيساً لـ«لجنة القانون الدولي» التابعة للأمم المتحدة - وهي هيئة منتخبة تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة وكان قد خدم فيها منذ عام 2000 - وكُلف بتداول وتقنين قضايا معقدة في القانون الدولي. ومؤخراً، عمل أستاذاً في جامعة طهران، كما أنه مستشار لدى وزارة الشؤون الخارجية الإيرانية لفترة دامت ثلاثين عاماً. وقد رفع ممتاز الدعاوى الإيرانية في «محكمة العدل الدولية» بشأن النزاع الإقليمي حول جزيرة أبو موسى؛ وكذلك الإسقاط العرضي لرحلة الخطوط الجوية الإيرانية رقم 655 عام 1988؛ وتعويضات تتعلق بالحرب العراقية الإيرانية، بما في ذلك استخدام الولايات المتحدة للقوة ضد منصات النفط الإيرانية.

وربما الأمر الأكثر أهمية، أن ممتاز شغل منصب مستشار قانوني لوزير الخارجية الحالي محمد جواد ظريف في تسعينيات القرن الماضي، عندما قدم هذا الأخير بياناً شفوياً بشأن الرأي القانوني للحكومة الإيرانية حول «مشروعية التهديد أو استخدام الأسلحة النووية»، وهي قضية تنتظرها «محكمة العدل الدولية» بناءً على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتعتبر مقالات ممتاز والإجراءات التي اتخذها حول هذه المسألة، كما هو الحال مع غيرها من المسائل، جافة نوعاً ما لما شملته من تقيد عقيم بنص القانون الدولي. ولكنه بدا أكثر انفتاحاً في خطاب له أمام الخبراء القانونيين الإيرانيين عام 1998. فقد أكد ممتاز على «مبدأ التناسبية» في القانون الدولي، عاكساً ذلك على حكم «محكمة العدل الدولية» بشأن الأسلحة النووية، بقوله: «في بعض الحالات، عندما يهاجم عدو بلد أو حكومة أخرى، أو عندما تغزو حكومة بلد آخر، فقد يجوز استخدام الأسلحة النووية لأن الهدف من استخدام الأسلحة النووية هو إبعاد الغزاة، والهدف العسكري يشكل أهمية قصوى». ورغم اكتساء بيان ممتاز بثوب العقلانية القانونية إلا أنه اعتبر استخدام الأسلحة النووية ليس محظوراً دون قيد أو شرط بموجب القانون الدولي - وهو موقف يخالف شهادة ظريف العلنية وخط الحكومة الإيرانية. وقد وضع ممتاز المزيد من التسويغ القانوني في خطابه بذكره أن «الدفع بحجة المعاناة» - المستخدمة في القانون الدولي لحظر الأسلحة التي تسبب ضرراً للمدنيين أو الجنود - لا ينطبق في الحقيقة في حالات الحرب. وادعى أنه «يجب أن نأخذ في الحسبان النتائج العسكرية للأسلحة النووية». وباختصار، أقر ممتاز بإمكانية استخدام الأسلحة النووية بشكل قانوني لأغراض تكتيكية، إذا تم توجيهها لأهداف عسكرية وليس مدنية. وقد رفض ظريف نفسه هذه الحجة - التي تتمسك بها في الأساس الدول التي تمتلك أسلحة نووية من بينها الولايات المتحدة - في شهادة تتصل فيها من الأسلحة النووية «بغض النظر عن النوع والحجم».

وفي الخطاب نفسه، تجاوز ممتاز هذه التعبيرات القانونية ملمّحاً بأنه عند الحديث عن عملية اتخاذ القرار الإيرانية فإن مصالح الجمهورية تعلو فوق القانون الدولي. ووصف مصادقة إيران على «اتفاقية الأسلحة الكيميائية» وقرار العمل ضمن «نظام الأمم المتحدة» باعتباره خياراً ما بين «السيئ والأسوأ». وأن الدافع الرئيسي وراء ذلك هو التكلفة الباهظة التي كانت ستدفعها إيران إذا ما بقيت خارج هذه المعاهدة. وزعم، «في رأيي لو أننا لم ننضم لمعاهدة الأسلحة الكيمائية لكنا قد اضطررنا إلى تحمل ردود فعل شديدة من المجتمع الدولي ومجلس الأمن الدولي». وأضاف: «كان يمكن أن يكون أفضل بالنسبة لنا قبول أنظمة الرقابة والسيطرة على هذه الاتفاقيات، لأنه كان نظام مؤسسي بصورة أكثر، وفي النهاية، سيوفر المزيد من الضمانات بالنسبة لنا». وتوحي هذه الفقرة بشيوع سياسات القوة العملية في الجمهورية الإسلامية، وليس المعارضة الأخلاقية والقانونية لأسلحة الدمار الشامل، حتى لدى أشخاص غير عاديين مثل ممتاز الذين قضوا حياتهم المهنية لإعلاء سيادة القانون الدولي.

المفاوضون الإيرانيون: قرارات مجلس الأمن الدولي «غير قانونية»

تعود مسارات الجولة الحالية لمفاوضات مجموعة «دول الخمسة زائد واحد» إلى سبتمبر 2005 عندما صوت مجلس محافظي «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» - بأغلبية سبعة وعشرين من بين خمسة وثلاثين بلداً - على إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي، استناداً إلى المادة 12، الفقرة الفرعية C، من النظام الأساسي للوكالة بشأن عدم الامتثال. وفي وقت سابق من ذلك العام، حذر المفاوض النووي حسن روحاني بأن إيران سوف تعترض على مثل هذا الإجراء وستعتبره أيضاً منافياً للقانون الدولي. وقد نصح روحاني في مارس 2005 «فيما يتعلق بالقانون الدولي، ليس هناك طريقة يحال بها ملف إيران النووي إلى الأمم المتحدة». وأضاف، «إذا كانوا يريدون إرسال الملف إلى مجلس الأمن، فإنهم سوف يفعلون شيئاً غير قانوني تماماً وسياسي بحت وغير عقلاني».

ووفقاً لتفسير الخبراء القانونيين الإيرانيين، فإن النظام الأساسي لـ«الوكالة الدولية للطاقة الذرية» يسمح بالإحالة إلى الأمم المتحدة فقط في حالات الانحراف النووي الصريح أو عند اتهام أحد الموقعين على «معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية» بـ«الخطأ أو الإهمال». وقال الإيرانيون في دفاعهم بأن المسائل القائمة منذ فترة طويلة والمرتبطة بتلوث المعدات النووية بيورانيوم عالي التخصيب، وكذلك شبكات المشتريات السرية لأجهزة الطرد المركزية P1 وP2 كانت قد عالجتها «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» بشكل مرض - بما يجعل الإحالة لمجلس الأمن غير شرعية بموجب القانون الدولي.

في نوفمبر 2013، وعقب تطبيق «خطة العمل المشتركة»، كرر ظريف آراء روحاني السابقة ووصف عقوبات مجلس الأمن بأنها «غير قانونية وغير معقولة وقاسية». وأشار كذلك بأنه «قلنا دائما إن إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن كان غير قانوني». وسعياً منه لاتهام الولايات المتحدة ضمنياً ذكر أن فكرة الإحالة كانت «خطوة سياسية متخفية تحت قناع قانوني».

وعلى افتراض اقتناع ممتاز والفريق الاستشاري القانوني المُعين حديثاً بهذه الادعاءات المستمرة بشأن عدم شرعية قرارات مجلس الأمن، فسوف تثار أسئلة تلقائياً بشأن نهج الفريق في تلبية متطلبات «خطة العمل المشتركة» من إيران والتي تتناول أموراً من بينها قرارات مجلس الأمن الدولي التي تهدف إلى إيجاد نهاية مرضية لرؤية مجلس الأمن لهذه المسألة».

التحديات لواضعي السياسات الأمريكية

بالنظر إلى هذا السياق، فإن مجموعة «دول الخمسة زائد واحد» تواجه اثنين من التحديات الكبرى وهي تسعى لضمان امتثال إيران لمطالب مجلس الأمن الدولي.

الأول منهما ما إذا كان الإيرانيون - وهم يحاولون «إعادة» ملفهم النووي من جدول أعمال مجلس الأمن الدولي مرة أخرى إلى اختصاص «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» - سوف يستندون في سعيهم هذا إلى عدم مشروعية قرارات مجلس الأمن. فمثلما صرح أحد الأكاديميين الإيرانيين الذي أسهب في الكتابة عن المفاوضات النووية، بأن السعي للتعامل مع مخاوف الغرب من شأنه «أن يكون مساوياً من الناحية العملية للاعتراف بهذه القرارات باعتبارها ظاهرة دولية». و«لن يختلف الدخول في مسألة القرارات كثيراً عن الاعتراف بشرعيتها». وإذا كان الإيرانيون يسعون بالفعل للوصول إلى تسوية على أسس يعدونها غير شرعية، فإن إحساسهم بـ«الاحترام» و «الكرامة» قد يُنتهك في هذه العملية. ويوحي تاريخ ممتاز الذي يتسم بالدعم الراسخ للمواقف القانونية الإيرانية بأنه سوف يصر على ألا يدعم أي اتفاق نهائي سلطة مجلس الأمن في اتخاذ مواقف سبق واعترضت عليها إيران. إن هذه التحديات المتعلقة بالاعتراف بقرارات مجلس الأمن التي صدرت ضد إيران، تفاقمها بيانات من قبل برلمانيين إيرانيين بارزين، من بينهم رئيس «لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية» في مجلس الشورى الإسلامي علاء الدين بروجردي، التي تؤكد على أن حل هذه القرارات هو شرط مسبق لمصادقة البرلمان الإيراني على «البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية». وقال بروجردي «طالما يكون الملف النووي الإيراني على جدول أعمال مجلس الأمن، فإن مناقشة تنفيذ البروتوكول الإضافي غير ممكنة».

الثانية هي المسألة المستمرة المتمثلة في تناول بنود غير نووية من عقوبات مجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والتي تشمل تكنولوجيا الصواريخ وحقوق الإنسان. فقرار مجلس الأمن رقم 1929، على سبيل المثال، الذي صودق عليه عام 2010، يفرض قيوداً على تطوير إيران لأنظمة الصواريخ الباليستية، وعلى الرغم من أن المسؤولين الأمريكيين يبدون متمسكين بمسار متشدد بشأن إدراج البنود المذكورة في إجراءات مجموعة «دول الخمسة زائد واحد»، إلا أن المفاوض النووي الإيراني عباس عراقتشي كان واضحاً: «تكليفنا كفريق تفاوض يختص فقط بالقضية النووية».

إن النظرة المتفائلة بشأن تعيين ممتاز في فريق التفاوض هي أن الإيرانيين يحشدون خبراتهم للتوصل إلى اتفاق نووي نهائي متوقع. أما النظرة المتشائمة فهي أن إيران يمكن أن تكون بصدد تعزيز موقف متشدد لها ريكز على الالتزام بنصوص القانون والحجج القانونية الدولية. والحقيقة فيما يبدو كامنة بين النظريتين.

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط»

بلفور وإسرائيل والنفط والإحساء

عبد الرحمن الراشد

التاريخ يصنعه الأفراد. هكذا ولدت إسرائيل، بوعد من آرثر بلفور، وزير الخارجية البريطاني على أرض فلسطين، والتي كان يمكن أن تكون في أي مكان آخر. كان هناك أكثر من خيار لإقامة بلد لليهود في العالم، أبرزها في مكان ما من القارات الجديدة. فكروا في أمريكا الجنوبية، وتحديدا الأرجنتين التي يوجد فيها ربع مليون يهودي. وكان الاقتراح الآخر في أستراليا. وناقش البريطانيون أيضا منح أوغندا، إحدى مستعمراتهم الأفريقية. الجديد في القصة القديمة أن إحدى مناطق السعودية كانت أيضا محل نقاش لإرسال اليهود للاستيطان فيها وإقامة دولة إسرائيل. فقد فاجأتنا المكتبة البريطانية أن من بين وثائقها، خطابا من السفير البريطاني في باريس أرسله إلى بلفور نفسه، الذي كان يفتش على خريطة العالم عن مكان لليهود. في الخطاب اقتراح من روسي يهودي للاستيلاء على الأحساء، عبر البحرين المجاورة. لكن، في نفس السنة 1917، حسم بلفور أمره، واختار فلسطين لتكون أرض الميعاد، مستبقا قرار الرب، بإقامة دولة الميعاد، أرض اللبن والعسل!

حظ الفلسطينيين السيئ، هو حظ السعد للسعوديين لأن بلفور رفض الاقتراح. لم يرفض الأحساء السعودية فقط لأسباب تاريخية ودينية، بل أيضا لأنها كانت أرضا فقيرة، ليس بها مقومات الدولة الحديثة. كل شبه الجزيرة العربية كانت أرضا طاردة، اضطرت أهلها للهجرات على مدى قرون، بسبب القحط والجدب والمجاعات. ربما لو علم الوزير البريطاني أن تحت ترابها أغنى ثروة نفط في العالم كان غير اتجاه الهجرة، وتغير التاريخ تماما.

عندما رفض بلفور خيار الأحساء دولة لليهود، كان الملك عبد العزيز قد أمضى 15 سنة يحارب بسيفه وعلى حصانه في أنحاء شبه الجزيرة يريد إحياء مملكة أجداده، المملكة العربية السعودية. ولحسن حظه لم يجر اكتشاف البترول في محافظة الأحساء السعودية إلا بعد 11 عاما من رفض بلفور إهداءها لليهود!

فقد كان بلفور يبحث عن أرض خضراء، الأرجنتين واستراليا وأوغندا، وفلسطين المتوسطية أرض الزيتون. من ذا الذي يريد الأحساء، أو أي مكان في شبه الجزيرة العربية، التي كان أهلها يعيشون على تربية الأغنام والإبل، وقليل من الزراعة؟ ولم يكن اهتمام الإنجليز بشبه الجزيرة إلا بمنع قوات الملك عبد العزيز، من الوصول إلى مياه الخليج لتأمين سلامة سفنهم. وسد الطريق أمام قوات السعوديين حتى لا تعبر إلى العراق، الذي كان تحت سيطرتهم. لا أحد كان يبالي بما يدور في تلك الصحارى الفقيرة، ربما إلا الكابتن البريطاني، وليام هنري شكسبير، الذي حاول إقناع رئيسه بيرسي كوكس، بأهمية شبه الجزيرة العربية. وبيرسي هو الرجل الذي صمم خريطة العراق كما هي اليوم، لم يكن مقتنعا بأهمية صحراء شبه الجزيرة، وهكذا نجت السعودية من تقسيمها بحد السكين البريطانية، وما تلاه من مآس. فالفلسطينيون لا يزالون يدفعون ثمن ذلك الوعد؛ أكثر من أربعة ملايين فلسطيني مشردون في أنحاء العالم، والملايين الآخرون محاصرون على أرضهم، واليهود أنفسهم متورطون في دولة مستقبلها مليء بالنزاعات مع جيرانهم.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية